الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

ورقة مقدمة من

أ.د/ سمير طوبار

رئيس اللجنة الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

استمرت التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية تتسارع خطاها وتحمل معها مزيداً من التحديات.. ومن أهمها تلك التحديات التى تدعو إلى ضرورة الحرص، فى إدارة الترتيبات التجارية الاقليمية، على ضمان تقوية الالتزامات متعددة الأطراف، لا تجاهلها.. وانتقلنا من توسع نطاق اتفاقيات الجات الى موضوع المشاركة مع الاتحاد الأوروبى والاستمرار فى إزالة القيود من أمام تدفق السلع والخدمات وتوسيع نطاق المناطق الحرة التى تمتد فيها قوى التكتلات الاقتصادية العملاقة ويتسع مجال انتقال السلع والخدمات والاستثمارات فى إطار من الحرية الاقتصادية وحرية التجارة التجارية وإزالة الحواجز.. لقد كان الباعث على ذلك هو أن الانفتاح على التجارة يؤدى الى تحسين تخصيص الموارد وزيادة المنافسة، وتخصص الانتاج وتوفير فرص أوسع لنقل التكنولوچيا. وإن التدفق الحر للسلع ورأس المال والبشر والمعرفة ينقل التكنولوچيا ويولد النمو الاقتصادى عبر الدول المختلفة.

ولجنة الشئون الاقتصادية والمالية إذ تتابع هذه التطورات تدرك أن عوامل كثيرة سيكون لها تأثير هام فى المناخ العالمى للتنمية فى السنوات المقبلة: هى نمو التجارة العالمية والسياسات التى تتبعها الدول الصناعية، وحالة أسواق رؤوس المال الدولية وغيرها من الأمور التى تحيط كل حالة بدرجة من اللايقين.. وحتى يتسنى الوصول الى تصور بشأن توقعات النمو، لابد من استشراف آفاق المستقبل. فمن الواضح أنه لابد، وعلى الدوام، منتعليق أهمية كبيرة على المرونة الاقتصادية والدول التى يتوقع أن تصمد أمام هذه التغيرات ويكون النجاح حليفها هى تلك الدول التى تواجه هذه التحديات وتستطيع أن تتجاوب بسهولة مع أى مدى للنتائج.

واللجنة وقد ناقشت هذه التحديات باستفاضة فى لقائها السنوى الرابع (٢٩، ٣٠ يناير سنة ١٩٩٥) ثم تابعتها بمناقشة موضوع المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ترى أهمية بلورة كل ما طرح من أراء ومقترحات وتوصيات توصلوا إليها فى لقائهم الرابع وما سيقدم من دراسات تحليلية فى لقائهم الخامس فى رؤية مستقبلية متكاملة لمسار العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة من أجل دعم لقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتمكينه من مواجهة التحديات وما يستجد على الساحة فى المستقبل.

لذلك أقترحت اللجنة أن يكون موضوع لقائها السنوى الخامس هو...

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى - وبرامج التنفيذ

وشرفت اللجنة بموافقة السيد الرئيس على موضوع اللقاء ووضعه تحت رعاية سيادته.

وترى اللجنة أن أقتصاد مصر قادر على النمو والمنافسة ومواجهة ما يواجهه من تحديات إذا أحسن توجيه مساراته وضبط إيقاع وحداته فى منظومة متكاملة الأركان ومتوافقة السرعات والأهداف.. وعليها بالتالى أن تضع تصوراً شاملاً لكافة متغيرات الاقتصاد وأن تحدد توجيهات وحركات كل من تلك المكونات بشكل متسق

لتتجه جميعاً صوب غاية عليا واحدة.. فلا تتضارب التوجيهات ولا تتصارع الاتجاهات ولا تتخبط الاجتهادات.. وترى اللجنة أن الغاية العليا التى نرجوها لمصر هى «تحقيق رفاهية الانسان المصرى وحريته.» ونحن فى سبيل ذلك نعمل على صياغة البرامج التى تهيئ لمصر مستقبل أفضل. وطريق ذلك يعتمد على المحاور التالية:-

١- تنمية متواصلة فى إطار اقتصاد كلى مستقر.

٢- تنمية بشرية متطورة.

٣- قطاع خاص كفء وقادر على المنافسة.

٤- اقتصاد متنوع ديناميكى يتفاعل وينكيف مع الاقتصاد العالمي.

وتمثل هذه المحاور الاطار الفكرى لمنظومة العمل الوطنى التى تنشد فيها مستقبلاً مزدهراً للمواطنين ترتفع فيه مستويات المعيشة وتنخفض الأمية وتتوفر لهم حياة صحية على الدوام وفرص عمل مثمرة ومجزية.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على تنمية الموارد البشرية التى تتوافر فى مصر عن طريق الرعاية الصحية والتعليم والاستثمارات الكافية للبنية الاساسية والمصانع والآلات والمعدات.. والإدارة الرشيدة للبيئة لحماية صحة الانسان والموارد الطبيعية.

أن الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات للتوفيق بين السكان والتنمية.. وخاصة أن هذه عملية طويلة الأجل لا تنضج نتائجها الا على المدى الطويل. أن الدول التى رفعت مستويات المعيشة فى مواجهة الزيادة السريعة للسكان أنتهجت سياسات تشجع النمو الاقتصادى وتكثف الاستثمار فى الموارد البشرية واسطاعت بذلك أن تزيد متوسط دخل الفرد وتمكنت بذلك من تحسين الرعاية الانسانية واسهمت بالتالى فى خفض معدل الخصوبة. إن السياسة الاقتصادية فى مصر يجب أن تركز على إجراءات تزيد الاستثمار الى نسبة تصل تدريجياً إلى ٤٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال عشر سنوات لتحقيق الانطلاقة الانتاجية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي، وكذلك تحسين الانتاجية بتحقيق زيادة ملموسة، وسوف يعنى ذلك استمرار ضمان أسعار صرف مستقرةوتنافسية ومنخفضة ورسوم وضرائب متسقة تستفيد من وفورات الحجم التى تنجم عن التجارة الدولية كما أنه يستلزم تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى حيث تنخفض معدلات التضخم ويسود مناخ من التوازن المالى وكذلك يتعين استخدام الموارد بكفاءة عالية عن طريق السماح لقوى السوق بأن تلعب دوراً حيوياً فى تحديد الاسعار وأسعار الفائدة والأجور.

إن توفير فرص العمل المنتجة عنصر ضرورى من أجل تحقيق السلامة الاقتصادية ورفاهية الإنسان، وبينما تؤدى السياسات التى تعمل على أجتذاب الاستثمار إلى إستحداث فرص عمل فإن أسواق العمل المرنةة تعد هى الأخرى عنصراً حاسماً فى تحقيق ذلك.. فالقواعد التنظيمية التى تتدخل فى كيفية تحديد الأجور وتحد من التوظيف أو الفصل، وفرض قيوداً على حركة الأيدى العاملة، أو تحديد قدرة صصاحب العمل على الاستجابة لاتجاهات السوق إنما تؤدى إلى الحد من فرص الاستثمار وتوافر فرص العمل، ويقع عبؤها فى النهاية على

لتتجه جميعاً صوب غاية عليا واحدة.. فلا تتضارب التوجيهات ولا تتصارع الاتجاهات ولا تتخبط الاجتهادات.. وترى اللجنة أن الغاية العليا التى نرجوها لمصر هى «تحقيق رفاهية الانسان المصرى وحريته.» ونحن فى سبيل ذلك نعمل على صياغة البرامج التى تهيئ لمصر مستقبل أفضل. وطريق ذلك يعتمد على المحاور التالية:-

١- تنمية متواصلة فى إطار اقتصاد كلى مستقر.

٢- تنمية بشرية متطورة.

٣- قطاع خاص كفء وقادر على المنافسة.

٤- اقتصاد متنوع ديناميكى يتفاعل وينكيف مع الاقتصاد العالمي.

وتمثل هذه المحاور الاطار الفكرى لمنظومة العمل الوطنى التى تنشد فيها مستقبلاً مزدهراً للمواطنين ترتفع فيه مستويات المعيشة وتنخفض الأمية وتتوفر لهم حياة صحية على الدوام وفرص عمل مثمرة ومجزية.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على تنمية الموارد البشرية التى تتوافر فى مصر عن طريق الرعاية الصحية والتعليم والاستثمارات الكافية للبنية الاساسية والمصانع والآلات والمعدات.. والإدارة الرشيدة للبيئة لحماية صحة الانسان والموارد الطبيعية.

أن الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات للتوفيق بين السكان والتنمية.. وخاصة أن هذه عملية طويلة الأجل لا تنضج نتائجها الا على المدى الطويل. أن الدول التى رفعت مستويات المعيشة فى مواجهة الزيادة السريعة للسكان أنتهجت سياسات تشجع النمو الاقتصادى وتكثف الاستثمار فى الموارد البشرية واسطاعت بذلك أن تزيد متوسط دخل الفرد وتمكنت بذلك من تحسين الرعاية الانسانية واسهمت بالتالى فى خفض معدل الخصوبة. إن السياسة الاقتصادية فى مصر يجب أن تركز على إجراءات تزيد الاستثمار الى نسبة تصل تدريجياً إلى ٤٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى خلال عشر سنوات لتحقيق الانطلاقة الانتاجية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي، وكذلك تحسين الانتاجية بتحقيق زيادة ملموسة، وسوف يعنى ذلك استمرار ضمان أسعار صرف مستقرةوتنافسية ومنخفضة ورسوم وضرائب متسقة تستفيد من وفورات الحجم التى تنجم عن التجارة الدولية كما أنه يستلزم تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى حيث تنخفض معدلات التضخم ويسود مناخ من التوازن المالى وكذلك يتعين استخدام الموارد بكفاءة عالية عن طريق السماح لقوى السوق بأن تلعب دوراً حيوياً فى تحديد الاسعار وأسعار الفائدة والأجور.

إن توفير فرص العمل المنتجة عنصر ضرورى من أجل تحقيق السلامة الاقتصادية ورفاهية الإنسان، وبينما تؤدى السياسات التى تعمل على أجتذاب الاستثمار إلى إستحداث فرص عمل فإن أسواق العمل المرنةة تعد هى الأخرى عنصراً حاسماً فى تحقيق ذلك.. فالقواعد التنظيمية التى تتدخل فى كيفية تحديد الأجور وتحد من التوظيف أو الفصل، وفرض قيوداً على حركة الأيدى العاملة، أو تحديد قدرة صصاحب العمل على الاستجابة لاتجاهات السوق إنما تؤدى إلى الحد من فرص الاستثمار وتوافر فرص العمل، ويقع عبؤها فى النهاية على

العمال الذين يتضررون من عزوف المستثمرين على توظيف أموالهم ونقل رؤوس الأموال إلى مكان آخر، وتقليص القواعد التنظيمية الحكومية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع خفض شامل فى عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام فقد أثبتت التجربة أن المستثمر الخاص يستخدم الموارد على نحو أكفأ من الحكومة. لذلك يجب أن تخصص الأنشطة التى يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بكفاءة أعلي، وتوفر بيئة صالحة للقطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها ويجب فى نفس الوقت تعزيز دور الحكومة فى توفير الخدمات العامة التى يتطلبها اقتصاد عصرى آخذاً فى النمو.

مثل هذه السياسات والإجراءات لا تزيد أحتمالات النمو الاقتصادى فحسب، ولكنها تسهم فى خفض معدل الزيادة الطبيعية فى السكان حيث يترتب عليها زيادة نفوذ الافراد والمساعدة على بناء أسر أكثر صحة وأفضل تعليماً.. نتيجة إلى ترجيح إنجاب عدد أقل من الأطفال ومن ثم تخفيض معدل النمو السكانى وتخفيض الضغوط على الموارد الطبيعية.

ولا شك أن هذه المحاور الأربعة التى سقناها فى مجال الحديث عن الإطار الفكرى للرؤية المستقبلية تتداخل بعضها مع البعض ولتشكل منظومة متكاملة، ويؤثر كل محور فيها على الآخر.

فالحديث عن.. التنمية المتواصلة فى إطار اقتصاد كلى مستقر.. يستلزم صياغة الرؤية ووضع الاستراتيچية لكل من الآتى:

١- تنمية الموارد البشرية.

٢- تنمية القطاع الخاص.

٣- التنوع الاقتصادى.

لذلك يجب أن تصور الرؤية المتكاملة إعداد تصور حول هذه الموضوعات فى ضوء:-

أ- استراتيجية التنمية والانجازات التى تحققت.

ب- التنمية المتواصلة والتحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى.

جـ- الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى - مصر عام ٢٠١٢,

د- السياسات والأدوات اللازمة.

وعليه فإن الدراسات المطلوب إعدادها فى هذا المجال، ومناقشتها فى اللقاء، بجانب الموضوعات الأربعة السابقة تتضمن الآتى:-

- الاستمرار فى توفير إطار مستقر للاقتصاد الكلى.
- مراجعة دور الحكومة فى تقديم الخدمات العامة.
- تنمية الموارد البشرية.

- زيادة التنوع الاقتصادى.
- تشجيع القطاع الخاص.
- تحقيق توزيع متعادل للدخل.
- التكامل مع الاقتصاد العالمى.

وفى كل الأحوال لابد من التعرض للسياسات والآدوات اللازمة.

والاستمرار فى توفير إطار مستقر للاقتصاد الكلى.. يتطلب الاستمرار فى الموازنة بين الموارد العامة والاستخدامات، وزيادة معدلات الادخار، مع تكوين الاحتياطيات المالية، والاستمرار فى متابعة السياسات النقدية، مع تطوير آليات السوق، ودعم كل ما يقوى المنافسة من علاقات ونظم ومؤسسات، والحد من الاتجاهات الاحتكارية من أجل ضمان التوزيع الأكفأ للموارد.

ومراجعة دور الحكومة فى تقديم الخدمات العامة.. يتطلب تدعيم دور للحكومة فى توفير وتحسين مستوى الخدمات العامة ونوعيتها (مثل الدفاع والأمن والشئون السياسية والرعاية الصحية والتعليم الأساسى والرعاية الاجتماعية) كذلك فإن دعم دور الحكومة باعتباره منفذاً استراتيجيا لضمان التنمية المتواصلة وتوفير إطار مستقر للاقتصاد الكلى لابد وأن يتم بالتوازى مع تخفيض دور الحكومة فى الانتاج والانشطة الخدمية ذات الطبيعة التجارية.

وتنمية الموارد البشرية.. يتطلب الارتفاع بمستويات نظم التعليم، والتركيز على التعليم الفنى والتدريب الحرفى، وتشجيع اشتراك المرأة فى سوق العمل.. والتنسيق بين الخريجين من المستويات المختلفة للتعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة للمواطنين وتعميم برامج تنظيم الأسرة وتطوير آليات أسواق العمل.

وتشجيع التنوع الاقتصادى.. يتحقق من خلال الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة وتوطين الصناعات على المناطق الجغرافية المختلفة، والتركيز على صناعات وخدمات التصدير.. وتبنى سياسات لرفع القيمة المضافة، واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة.

وتنمية القطاع الخاص.. تتحقق من خلال الاستمرار فى تطبيق سياسات التخصيصية، وإزالة القيود الاجرائية البيروقراطية والادارية التى تؤدى الى عزوف القطاع الخاص عن استثمار أمواله فى العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية وتطوير التشريعات التجارية وقوانين الاستثمار مع تشحيع الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا وضمان وحمايتها المنافسة.

وتوزيع الدخل بصورة أكثر عدلاً.. يتحقق بتضييق الفجوة بين الأقاليم المختلفة، وبين فئات الدخل وتطوير مظلة الضمان الاجتماعى.. وتشجيع الاعتماد على الذات، ودعم التنمية المحلية.

والتكامل مع الاقتصاد العالمى.. يتحقق من خلال حرية تدفق السلع وعوامل الانتاج، والارتفاع بمستوى

مهارات الأيدى العاملة لتتلاءم، وتتكيف مع الأساليب الفنية المتطورة، مع تقوية الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية السبع، وبعض التكتلات الاقتصادية بالطريقة التى تتفق مع المصلحة القومية لمصر.

وفى ضوء ذلك لابد من وضع السياسات والأدوات التى تحقق التوازن الاقتصادى، والنمو المتواصل خلال المرحلة القادمة.

وبالنسبة للمحور الثانى الخاص بتنمية الموارد البشرية.. يجب أن ينصب الاهتمام على تلك الموضوعات الحيوية المؤثرة فى عملية التنمية لذلك لابد من مناقشة:-

١- أبعاد الرؤية فى تنمية الموارد البشرية.

٢- السياسات والأدوات المقترحة لتنفيذ هذه الرؤية.

وعند البحث فى أبعاد رؤية تنمية الموارد البشرية لابد من التصدى للتحديات التى نواجهها والتغلب عليها، حتى نضمن تحقيق تنمية متواصلة فى المستقبل.. ومن ثم فلابد من اتخاذ مجموعة من الخطوات من الآن فصاعداً لاحتواء التحديات التى تجد فى المستقبل، ويكون من المناسب هنا مواجهة إمكانيات تنمية الموارد البشرية باعتبارها الأساس الذى تنطلق منه السياسات المستقبلية حتى يمكن للاقتصاد المصرى أن يكون أكثر قدرة وكفاءة على تحقيق التنمية المتواصلة.

١- إمكانيات تنمية الموارد البشرية:

إن إمكانية مواجهة التحديات التى تواجه تنمية الموارد البشرية تتكون من عنصرين:

الأول: الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى عام ٢٠١٢,

الثانى: الرؤية المستقبلية لتنمية الموارد البشرية التى تعتمد بدورها على الدراسات القطاعية والبحوث التى تقدم من مجموعة الموارد البشرية.

والمحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى عام ٢٠١٢ تهدف الى تحقيق الإنطلاقة الانتاجية ومن ثم:

١- إرتفاع نمو الناتج المحلى بمعدل متوسط يبلغ ٦٪ سنوياً خلال العشر سنوات القادمة متجاوزاً ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى ومضاعفة الدخل فى عشر سنوات.

٢- عدالة توزيع الدخل القومى والتقارب بين الطبقات.

٣- تحسين نوعية الحياة لتتهيأ بيئة حافزة للعمل والاستمتاع والابداع.

وبالنسبة للمحاور الرئيسية لتنمية الموارد البشرية حتى عام ٢٠١٢,. لابد من النظر الى تنمية القدرات والطموحات، والافكار والمهارات، للفرد المصرى حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات والتعامل مع

معطيـــات العصر والتغير التكنولوجى، وكذلك التغيرات المستمرة على الساحة الاقليمية والعالمية، ومن ثم لابد من تأكيد الآتى:-

١- البيئة الحافزة على التربية والتنشئة السليمة وتنمية المعلومات والقدرات والابداع.

٢- رعاية صحية مرتفعة الجودة تقدم فى إطار نظام صحى كفء يشجع الرعاية الطبية الوقائية ويؤمن المواطن.

٣- إعادة صياغة التعليم الأساسى فى المراحل الابتدائية مع تأكيد عنصر الالزام فى هذه المرحلة ومجانية التعليم فيه.. ولكن مع مراعاة اقتصاديات التعليم وكفاءته ومردودة ودوره فى تنمية المعلومات ومحو الأمية.

٤- نظام للتعليم الفنى والتدريب الحرفى يهدف الى تنمية المهارات حتى تواجه احتياجات سوق العمل مع التشجيع المستمر للتدريب، والتدريب بالمشاركة مع القطاع الخاص.

٥- تعليم عالٍ رفيع المستوى، يؤهل الى تخريج طبقة قادرة على متابعة التطور، والارتفاع بمستوى الآداء، وحسن إدارة المجتمع، مع التعامل مع متطلبات العصر وما يطرأ عليه من متغيرات.. مع إعطاء المؤسسات التعليمية الامكانات والتسهيلات التى تعينها على متابعة البحث وتطوير المعلومات، ومن ثم تُنَمّى ملكات الفكر والابداع والابتكار وتُنَمّى كوادر قادرة على تنمية الوسائل التكنولوجية وتطويرها لخدمة المجتمع ومتابعة التحديث.

٦- نظام للتعليم والتدريب قادر على الارتفاع بمستوى المهارات والقدرة على مجابهة التحديات والتكسب، بحيث يحصل الفرد على العائد الذى يتناسب مع أدائة وإنتاجيته.

٧- الربط بين مخرجات التعليم والتدريب من الكوادر والمهارات المختلفة واحتياجات اسواق العمل.

٨- سياسات وأدوات ذات كفاءة عالية ومرونة تعمل على الارتفاع بكفاية أسواق العمل، وكفاءتها.

٩- الاستمرار فى برامج تنظيم ا لاسرة من أجل خفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان.

وفى مجال صياغة رؤية واستراتيجية لتنمية القطاع الخاص.. يتعين النظر إلى:-

أ - العناصر الاساسية للرؤية المستقبلية لتنمية القطاع الخاص.

ب - السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية.

ولما كانت الرؤية المستقبلية للقطاع الخاص تستهدف العمل على وجود قطاع خاص له قدرة تنافسية عالية وديناميكية قوية ليتمتع بالمرونة فى التكيف والحركة نحو التطوير والتحديث.. فإن العناصر الأساسية لهذه الرؤية تشمل الآتى:-

١- تبنى استراتيجية لتنمية القطاع الخاص، يعمل فيها القطاع الخاص باعتبارٍه المصدر الرئيسى لفرص العمل التنافسية فى مصر.

٢- تقليص دور الحكومة فى النشاط السلعى والخدمى، وبالتالى تقوية دورها فى التوجيه الاستراتيجى والاشراف والرقابة.

٣- توفير بيئة مناسبة لتنمية قطاع خاص ديناميكى، يعتمد على نفسه، وقادر على التكيف فى التعامل مع الاقتصاد العالمى.

٤- إقامة قطاع خاص يتحمل مسئولية اجتماعية وبيئية.

٥- توفير بيئة مالية واقتصادية مستقرة وعالية الكفاءة تلائم تنمية قاعدة اقتصادية متنوعة وتنمى مصادر الانتاج والدخل.

والسياسات والأدوات اللازمة لتحقيق الرؤية للقطاع الخاص.. تحتاج إلى تغيير فى عدد من السياسات المرتبطة بالمشاكل التى تعترض تنمية القطاع الخاص وتحد من نموه.

وبالنسبة لرؤية واستراتيجية التنوع الاقتصادى سوف نستعرض الآتى:-

أ - مستقبل التنوع الاقتصادى.

ب - هيكل مجمل الناتج المحلى (GDP) فى مصر عام ,٢٠١٢

جـ - السياسات والآدوات المقترحة لمزيد من التنوع الاقتصادى.

وكذلك لابد من تحديد الابعاد الاساسية للرؤية المستقبلية للتنوع الاقتصادى عام ٢٠١٢ والتى تشمل:-

١- خلق قاعدة اقتصادية متنوعة ترتكز أساساً على الموارد المتجددة.

٢- إتباع استراتيجية للارتفاع بالقيمة المضافة.

٣- اتباع استراتيجية للتنوع تعتمد على التوجه التصديرى والتكامل مع الاقتصاد العالمى.

٤- تنمية قطاع خاص مرتفع الآداء والكفاءة والقدرة التنافسية.

٥- توفير بيئة مناسبة لتنمية قطاعات إنتاجية.

٦- تنمية منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٧- تنمية الموارد البشرية.

٨- الاستمرار فى بناء البنية الاساسية.

٩- وضع استراتيجية واضحة للتكنولوجيا والتنمية.

ويقتضى تحقيق مزيد من التنوع فى الاقتصاد القومى، إعادة النظر فى هيكل قطاعات الاقتصاد القومى ومساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى.. والأهمية النسبية لها فى الوقت الحالى، والتركيبة المطلوب تصويرها لعام ٢٠١٢ فى ضوء ما يطرأ من مستجدات وما يتناسب مع الامكانات.. وما يتفق مع الميزة النسبية، وكفاءة استخدام الموارد، وتواصل النمو.

ولذلك لابد أن تهتم البحوث والدراسات بتحليل هيكل مجمل الناتج القومى، وتركيبة القطاعات المغذية له فى

عام ١٩٩٥ والتصور الذى يكون الرؤية المستقبلية لتركيبة هذه القطاعات وأهميتها النسبية فى عام ٢٠١٢,

فقد نجد بعض القطاعات تتقلص مواردها، أو تنفذ فى الأجل الطويل، ومن ثم يتعين تقليل الاعتماد عليها تدريجياً، ومن ثم تقل أهميتها النسبية فى تكوين مجمل الناتج القومى عام ٢٠١٢,

أو أن السياسات المقترحة لتنوع القاعدة الاقتصادية تستهدف إجراء زيادة ملموسة فى مساهمة بعض القطاعات الآخرى فى مجمل الناتج المحلى.

وتتحقق هذه الزيادة من خلال عدة عوامل:-

١- توافر الموارد وزيادة كفاءة استخدامها.

٢- استخدام التكنولوجيا الحديثة التى تسهم فى زيادة الإنتاجية.

٣- الاهتمام بالميزة التنافسية للإنتاج.

٤- الوفورات التى تتحقق من تنمية هذه القطاعات.

٥- الاكتشافات الجديدة وتوافر الاحتياطيات.

٦- زيادة الاعتماد على الموارد والمواد الخام المحلية.

٧- تبنى استراتيجية التوجه التصديرى.

٨- توافر بيئة مناسبة للاستثمار.

٩- تغير تركيبة ميزانية الأسرة فى ضوء التغير فى مستويات الدخول ونمط توزيعها.

١٠- المستجدات على الساحة الاقليمية والعالمية، وما تحمله من تحديات وما تتطلبه من تغير فى الاهتمامات.

لذلك لابد من تحليل كل قطاع من القطاعات التى تسهم فى مجمل الناتج القومى ووضع تصور لكل منها فى عام ٢٠١٢ فى ضوء ما يواجه الاقتصاد القومى من متغيرات وما تقتضيه الظروف من أحداث التغييرات فى هيكل مجمل الناتج القومى.

ولاشك أن السياسات والآليات التى يقترح وضعها من أجل أحداث تنوع فى القاعدة الاقتصادية لابد أن تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات التى تحول الرؤية الى حقيقة ومنها:-

١- الاستراتيجية الخاصة بزيادة القيمة المضافة.. والتى تتضمن التركيز على الصناعة التى تتسم بكثافة استخدام رأس المال، والصناعات التى ترتكز على قاعدة تكنولوجية متطورة وبحث علمى وتحديث فى أساليب الإنتاج.

٢- الاستراتيجية الخاصة بالتوجه التصديرى.. والتى تركز على الصناعات التى تستهدف توزيع منتجاتها فى الأسواق الخارجية.

ويرجع السبب فى تبنى هذه الاستراتيجية.. إلى ضيق السوق المحلى بما لايسمح بإنشاء صناعات مربحة ذات كفاءة عالية:

- تدعيم مصادر الدخل من النقد الاجنبى.

- الارتفاع بمستوى كفاءة أداء الاقتصاد القومى عن طريق استخدام أساليب تكنولوجية رمتطورة تحتاجها مثل هذه الصناعات.

٣- تنمية وتشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه فى الاقتصاد القومى.. فتحقيق رؤية للتنوع الاقتصادى تعتمد على اقتصاد يرتكز على قطاع خاص عالى الكفاءة، له قدرة تنافسية عالية.

٤- تهيئة بيئة اقتصادية حافزة على إقامة قطاعات انتاجية توفر سلعاً للسوق المحلى والعالمى.

٥- تبنى استراتيجية واضحة لإقامة صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم.. وهى ما تشير اليه تجارب الدول التى تبين أهمية إقامة مثل هذه الصناعات فى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص ويشجعه

٦- تكامل الاقتصاد القومى مع الاقتصاد العالمى.

٧- استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، توفر قوى عاملة مدربة فنياً وعالية المهارة، تستطيع الاستجابة لما يتيحه الاقتصاد القومى من فرص.

٨- استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.. خاصةً فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التى تمثل حجر الزاوية للتنمية.. وتهتم هذه الاستراتيجية بتنمية صناعات برامج الحاسب الآلى Soft Ware وغيرها من الاجهزة السمعية والبصرية وتكثيف الجهود فى مجال البحث العلمى R & D وتوفير مصادر التمويل الكافية لبحوث التنمية.

كيف تتحقق هذه الرؤية المستقبلية؟

إن الاتفاق على العناصر الاساسية لهذه الرؤية أمر مهم.. لذلك فإنه من الضرورى تشكيل مجموعات عمل قطاعية لاستكمال برامج العمل فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى، ثم تجميعها وتنسيقها فى منظومة متكاملة توضح خطوات العمل لمختلف مكونات الاقتصاد القومى.

ولقد سبق للجنة الاقتصادية والمالية إعداد تصور لبرامج العمل التى يتعين إتباعها فى المرحلة المقبلة.. وشملت نتائج لقائها الرابع (٢٩ -٣٠ يناير ١٩٩٥) التوصية بتحرك الجهود على محاور ثلاثة:

المحور الأول: نمو الناتج المحلى بمعدل ٦٪ فى المتوسط خلال السنوات العشر القادمة.

المحور الثانى: عدالة توزيع الدخل القومى والتقارب بين الطبقات.

المحور الثالث: تحسين نوعية الحياة لتتهيأ بيئة حافزة للعمل والاستمتاع والابداع.

وتعيد اللجنة التأكيد على حتمية تكامل هذه المحاور الثلاثة، فالتضحية بواحد منها سوف يقضى مباشرة على الانجازات المحققة على المحورين الآخرين فالحركة المطلوبة هى حركة منتظمة على كافة المحاور وبإيقاع مدروس.

وقد تدارست اللجنة الأهداف المطلوب تحقيقها على كل من هذه المحاور الثلاثة، وصنفتها الى أهداف استراتيجية عامة، ثم الى أهداف فرعية توجه العمل التنفيذى فى قطاعاته المختلفة ويستلزم الأمر تحديد المشروعات المطلوب إنجازها لكى يتحقق كل من الأهداف الفرعية مع تحديد الجهات المسئولة والاعتمادات المطلوبة والفترات اللازمة وبرامج التنفيذ بالنسبة لكل مشروع، وتحديد هذه المشروعات بالتفصيل هو ما تود اللجنة دراسته فى إطار إعداد الرؤية المستقبلية لمسيرة الاقتصاد القومى.

برامج التنفيذ:

إن العمل على المحاور الثلاثة المطروحة.. معدل النمو، وعدالة التوزيع، وجودة الحياة .. يحتاج إلى تحديد مسارات وحركة وحدات ومكونات الاقتصاد القومى على النحو التالى:

١ - **المحـــور الأول:** إرتفاع معدل نمو الدخل القومى ليصل إلى متوسط ٦٪ سنوياً خلال السنوات العشر القادمة.

إن الأهداف العامة المطلوبة على هذا المحور هى:

١/١ - زيادة الاستثمار ليصل تدريجياً إلى ٤٠٪ من الناتج القومى الإجمالى خلال عشر سنوات وذلك لتحقيق الانطلاقة الإنتاجية اللازمة لمضاعفة الناتج القومى.

١/١/١ - تحسين بيئة الاستثمار، ويشمل ذلك تطوير التشريع المنظم والأجهزة المنفذة ليتحقق مزيد من التيسير وتبسيط الاجراءات، كما يشمل تنمية الثقة بمستقبل الاقتصاد المصرى وتنمية الوعى الاستثمارى لدى مختلف فئات المجتمع.

٢/١/١ - زيادة حفز القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة مساهمته فى التنمية، ويشمل ذلك تطوير النظام الضريبى ليكون أكثر حفزاً للمستثمرين، وتقديم مزيد من وسائل الجذب للمستثمرين الأجانب، وتقديم مختلف المزايا الحافزة عن الاستثمار.

٣/١/١- تكميش الاستثمار الحكومى تدريجياً، ليقتصر فى النهاية على سد الفجوات الاستثمارية أو النهوض بمشروعات استراتيجية ومرافق عامة تتجاوز قدرات القطاع الخاص.

٤/١/١ - إعادة ترتيب أولويات الاستثمار، لتتوجه الى المجالات التى يمكن تحقيق ميزة تنافسية واضحة فيها، وفى مقدمتها صناعات السياحة والسينما والفنون والخدمات المالية.

٥/١/١ - تنمية سوق المال ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدخرات المجتمع وترشيد تخصيص موارده النادرة على النشاطات الأكثر عائداً، ويشمل ذلك إنجاز التطوير التشريعى الضرورى، ورفع كفاءة الأجهزة المتعاملة، وتطوير الأدوات والأوعية، وإقامة آلية فعالة لتوفير المعلومات الضرورية للأطراف المعنية.

٦/١/١ - تطوير تكنولوجيا الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى، وذلك من خلال تشجيع المشاركات الأجنبية، ونظم حوافز الإبتكار والتطوير، ودعم مشروعات التطوير والتدريب التى تنمى القدرات الإدارية والفنية وتعمل على خلق الكوادر التى تقود عملية التطوير.

٧/١/١ – تنمية الإدخار ويشمل ذلك حملة وطنية لتنشيط الإدخار، ولاجتذاب مدخرات المصريين بالخارج مع وضع النظم الحافزة على الإدخار.

٨/١/١ – تنمية الموارد البشرية، لتتطور النظرة إليها من طاقة استهلاك إلى طاقة إنتاج وإبداع، مع تخفيض معدل الزيادة السكانية إلى حوالى ٥٥ر١٪ بحلول عام ٢٠٠٤ ويشمل ذلك المشروع القومى لتطوير التعليم، والمشروع القومى لمحو الأمية، والمشروع القومى لزيادة فعالية التدريب، مع تطوير أنشطة الإعلام والتوعية الدينية لتواكب تحديات المرحلة، وتحقق أهداف خفض معدل الزيادة السكانية.

٢/١– زيادة القدرة على التسويق بما يواكب، ويدعم نمو القدرة على الإنتاج

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية:–

١/٢/١ – تنمية القدرة التصديرية، ويشمل ذلك تطوير نظم معلومات الأسواق الخارجية، وتطوير إسهام أجهزة التمثيل التجارى، وتحسين ورفع كفاءة الخدمات، وتطبيق حوافز تصديرية فعالة ونظام ضريبى حافز للتصدير، وقيادة حملات مدروسة لتحسين وترويج الصورة الذهنية لمصر فى الأسواق الخارجية، والتوسع فى إتفاقيات التعاون، وتنمية الاستفادة من التكتلات والتعامل معها بوعى، والتسويق المشترك والمدعم للإنتاج المصرى.

٢/٢/١ – تطوير السوق المحلية لتتحقق فيها الكفاءة والمنافسة، وتتوافر فيها عدالة التعامل لكل الأطراف، وسرعة الوفاء بالديون، وحماية المستهلك، وتتهيأ فيها المنافذ والأساليب العصرية للتسويق.

٣/٢/١ – العناية بإعداد الكوادر التسويقية المتخصصة فى معاهد ومراكز عصرية مع الاستعانة بالخبرات الأكثر تقدماً لتطوير الكفاءات ودعم الخبرات.

٤/٢/١ – العناية بالتوفير المنتظم والميسر للمعلومات الأساسية عن النشاط الاقتصادى وغيره من الفعاليات فى المجتمع لخدمة مخططى العمل التسويقى.

٣/١ – ارتفاع كفاءة تشغيل الاقتصاد الوطنى إلى معدلات تساير متطلبات الدولة العصرية، وتقارب ما حققته بالفعل الدول سريعة النمو فى شرق اسيا.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

١/٣/١ – رفع كفاءة الجهاز الحكومى مما يؤدى إلى تخفيض حجمه وتحسين خدماته، ويشمل ذلك ترشيد التنظيم الأعلى للدولة وتطوير الأجهزة الحكومية وتحسين نظم أداء الخدمات وتركيز الحكومة على أعمال التخطيط والمتابعة وإقامة البيئة الآمنة والمنظمة لعمل الأفراد وتنظيم علاقاتهم العادلة مع انسحابها من الأعمال التفصيلية فى مختلف المجالات الاقتصادية.

٢/٣/١ – التحول الكامل إلى نظام السوق وإطلاق المنافسة بين كافة وحدات الإنتاج السلعى والخدمى، مع تصفية المراكز الاحتكارية التى تحمى انخفاض الكفاءة وتأكيد سريان الأسعار الاقتصادية لتداول جميع عناصر الإنتاج

٣/٣/١ – التطبيق الواعى لنظم وسياسات رفع الإنتاجية، ويشمل ذلك إجراء المسابقات، ودعم البحوث التطبيقية، والاستشارات الفنية، وتطبيق نظم الجودة الشاملة ودعم جهود التطوير التكنولوجى، والتدريب وتنمية صناعات إعادة تدوير النفايات، وترشيد استخدام الموارد.

٤/٣/١ – إستمرار تطبيق التخصيصية والتوسع فى مجالات التطبيق، لتشمل كافة مجالات الإنتاج السلعى والخدمى وكذلك المرافق العامة، مع تطبيق برامج تقليل المضاعفات الناشئة من التخصيصية خصوصاً فى مجال البطالة، ويمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية أن يقوم بدور أكثر فعالية فى هذا الخصوص إذا تهيأت له آليات العمل المناسبة، وأعطى الدعم الكافى لتوسيع نشاطه إلى المدن الجديدة وصعيد مصر وسيناء، مع النظر فى منح مزايا ضريبية حافزة للصناعات الصغيرة.

٥/٣/١ – التشغيل الفعال للطاقات العاطلة فى وحدات الإنتاج الاقتصادى، وفى المنظمات الحكومية وفى طاقات البشر، مثل موظفى المحليات، أو أرباب المعاشات من ذوى الخبرة النادرة أو القادرين على استمرار العطاء الإنتاجى.

٦/٣/١ – تحسين جودة الإنتاج من خلال تشجيع تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى كافة المنظمات الخدمية والصناعي، وتحسين جودة الإنتاج الزراعى.

٤/١ – تحسين وصيانة البنية الأساسية لتواكب متطلبات تحقيق الإنطلاقة الإنتاجية.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١/٤/١ – استمرار التحسين والتوسع فى البنية الأساسية، بما فى ذلك تحسين شبكات ووسائل الاتصال والانتقال، وتحسين شبكات الرى والصرف والمياه والصرف الصحى والكهرباء.

٢/٤/١ – الصيانة المستمرة للبنية الأساسية وفق نظام محدد المؤشرات والمسئوليات.

٣/٤/١ – تحميل المستفيدين بجزء من تكاليف الخدمات التى يستخدمونها، والنقل الجزئى لعبء تمويل مشروعات البنية الأساسية إلى مستخدميها مباشرة، مع تطبيق النظم الإدارية الملائمة لتحقيق ذلك.

٥/١ – تحقيق قفزة نوعية فى مستوى أداء قطاع التعليم بما يواكب متطلبات رفع كفاءة الاقتصاد الوطنى وتحسين نوعية الحياة.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

١/٥/١ – إحداث تغيير جذرى فى فلسفة التعليم وأهدافه، ليتم ربط نواتج التعليم بمتطلبات تنمية الإبداع وحرية التفكير والعطاء الحضارى والأسهام فى الإنتاج، وتعميق القيم الإيجابية فى السلوك، لتكون التربية الخلقية على نفس مستوى الأهمية مع التربية الأكاديمية فى تخطيط وتقييم النشاط التعليمى.

٢/٥/١ – تطوير المناهج التعليمية وطرق التدريس، ومحتوى العملية التربوية، لتحقق البناء العصرى للإنسان من الناحيتين العلمية والخلقية.

١/٥/١ – ٣ – الإعداد الكفء للمعلم ليتأهل للقيام بدوره الكامل فى النهوض بالتعليم مع تطوير النظام الفعال لاستمرار تحسين أدائه وحفزه لاستمرار العطاء.

١/٥/١ – ٤ – الدعم المستمر للتسهيلات الضرورية لنجاح العملية التربوية من منشآت وتجهيزات ومعينات ومرافق وملاعب ومكتبات وغير ذلك.

١/٥/١ – ٥ – تطوير تنظيم قطاع التعليم إدارياً بما يمكنه من خلق البيئة المواتية للإبداع والتحسين المستمر للأداء، مع تركيز دور الأجهزة المركزية للوزارة على جهود التخطيط والتطوير ودعم الجهود الرامية لتحسين الآداء فى مختلف مواقع التعليم العامة والخاصة.

١/٥/١ – ٦ – تشجيع القطاع الخاص على أن يلعب دوراً متزايداً فى حقل التعليم وتحريره من القيود والاجراءات الحكومية لينطلق بشكل أكثر فعالية فى تطوير التعليم مع تحميل المستفيدين بتكلفة الخدمة وإقامة منافسة بناءة بينه وبين الخدمات التعليمية المجانية التى تقدمها الحكومة.

٢– المحور الثانى: عدالة توزيع الدخل القومى والتقارب بين الطبقات.

إن الأهداف العامة المطلوبة على هذا المحور هى:

١/٢ – سريان الأسعار الاقتصادية فى تداول عناصر الإنتاج ومخرجاته

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

٢/١/٢ – إطلاق قوى العرض والطلب، وتكميش التدخل الإدارى فى أسعار السوق، إلا ما تستلزمه ضرورات الأمن الاجتماعى وحماية عدالة المعاملات.

٢/١/٢ – نقل أى اعتمادات مخصصة للدعم إلى مرحلة التوزيع النهائى للسلع والخدمات مع إقامة صندوق موازنة مخصص لهذا الغرض.

٢/١/٢ – حماية المنافسة ومنع الاحتكار إلا ما تتطلب الضرورة قيامه مع وضع الضوابط لحسن تشغيله بما يحمى المصالح العامة.

٢/٢ – عدالة الضريبة ووضوح دورها الإنمائى:

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

٢/٢/٢ – أن يكون النظام الضريبى حافزاً على العمل والاستثمار.

٢/٢/٢ – أن يكون النظام الضريبى حافزاً على التصدير.

٢/٢/٢ – أن يكون النظام الضريبى محققاً للعدالة الاجتماعية.

٢/٢/٢ – أن تتحقق فعالية الربط والتحصيل، وتنخفض معدلات التهرب الضريبى.

٢/٣ – تكافؤ الفرص بين كل فئات المجتمع وفق القدرات الطبيعية والمكتسبة للأفراد والمنظمات.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١/٣/٢ - تحقيق المساواة أمام القانون فى كافة التعاملات الاقتصادية.

٢/٣/٢ - تحقيق الشفافية فى المعاملات فى الحالات التى تتطلب تكافؤ الفرص.

٣/٣/٢ - تأكيد المحاسبة عن أى تجاوزات.

٤/٢ - حماية الفقراء

ويتطلب ذلك الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١/٤/٢ - إقامة نظام فعال لتقديم المعونة للفقراء.

٢/٤/٢ - إقامة نظام لرفع قدرات الفقراء على تنمية دخولهم.

٣ - **المحور الثالث:** تحسين جودة الحياة لتتهيأ البيئة الحافزة على العمل والإبداع.

إن الأهداف العامة المطلوبة على هذا المحور هى:

١/٣ - إقامة بيئة آمنة ونظيفة.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١/١/٣ - بيئة آمنة تتسم بالاستقرار الاجتماعى والاقتصادى، وتكفل الحركة والعمل الآمنين لكل السكان، وفى مختلف الأماكن، مع زيادة فعالية أجهزة الأمن، والتعامل الفعال مع مسببات القلق الاجتماعى.

٢/١/٣ - بيئة نظيفة وجميلة، مع حماية كل التراث الحضارى، ومنع التلوث وتأكيد الجمال فى البيئة.

٢/٣ - خدمات عصرية.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١/٢/٣ - تطبيق تدريجى للتخصيصية فى كل الخدمات بما فى ذلك خدمات التعليم والصحة.

٢/٢/٣ - التطوير المستمر لأسلوب أداء الخدمات الحكومية بما يحقق التيسير والانضباط.

٣/٣ - احترام الإنسان.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

١/٣/٣ - تأكيد التعامل الكريم مع المواطن فى كل منافذ الخدمة الحكومية، مع تأكيد علاقة الخدمة فى كل مايؤديه الموظف العمومى.

٢/٣/٣ - حماية حقوق المواطن كنظام تلقائى فى التعاملات دون وساطة إجراءات.

٣/٣/٣ - السرعة فى إجراءات التقاضى والوفاء بالحقوق.

٤/٣/٣ - حماية المصريين فى الخارج.

٣/٣/٥ – الإعلام الواعى الذى يحترم عقلية المواطن.

٣/٣/٦ – تشجيع وتعميق قيم الإبداع وحرية التفكير فى كل الأنشطة التربوية.

٣/٤ – نهضة ثقافية وترفيهية.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

٣/٤/١ – نهضة ثقافية.

٣/٤/٢ – نهضة ترفيهية وعناية بوقت الفراغ.

٣/٥ – حماية المستهلك.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف العام تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

٣/٥/١ – تأمين توافر السلع الأساسية.

٣/٥/٢ – مراقبة الأسعار والممارسات الاحتكارية.

٣/٥/٣ – نشر الوعى الاستهلاكى وتشجيع الجهود التطوعية لحماية المستهلك.

٣/٥/٤ – نمو التقييس والمعايرة.

٣/٥/٥ – حماية المنافسة.

٣/٥/٦ – التيسير والدعم الإدارى لحصول المستهلك على حقوقه.

ما هو المطلوب فى المرحلة التالية؟

لقد استعرضنا محاور التقدم الثلاثة (نمو + عدالة توزيع + جودة حياة) واستعرضنا ماهية الأهداف العامة والفرعية المطلوب تحقيقها على كل من هذه المحاور الثلاثة، وفى تقديرنا أن وضوح الرؤية بهذا الشكل، بشأن عملنا فى المستقبل هو أهم إنجازات العمل الدؤوب فى اللجنة الاقتصادية.. لقد أصبح الطريق واضحاً تماماً، علينا أن نتحرك عليه بوعى وباخلاص، ومهمتنا فى اللقاء القادم فى تحديد تفاصيل الخطوات التنفيذية فى هذه المسيرة الواعية والمخلصة.

تتعلق التفاصيل بما يلى:

أولاً: تحديد المشروعات الوطنية والقطاعية المطلوب إنجازها من أجل تحقيق كل من الأهداف العامة والفرعية على المحاور الثلاثة للتقدم.

ثانياً: تحديد ا لبرامج الزمنية المتشابكة والمتوازية لكل من هذه المشروعات بما يكفل الوصول بنا فى غضون خمسة عشر عاماً إلى تحقيق الغاية الأسمى لمنظومة العمل الوطنى.

ثالثـــاً: تحديد الجهات المسئولة (رسمية وغير رسمية) عن كل من هذه المشروعات وإعداد التكليفات وتحديد أبعاد المسئوليات، لتكون المشاركة كاملة، وكذلك واعية من كافة الأطراف، مع ملاحظة أن دور القطاع الخاص،

والمنظمات غير الحكومية دور رئيسى ورائد فى كل المجالات.

رابعاً: تحديد الاعتمادات اللازمة للإنفاق على كل مشروع وتحديد مصادر التمويل، مع تطوير المداخل الابتكارية لهذا التمويل التى لا تلقى بالعبء كله على الخزانة العامة، أو على دافع الضرائب. بل يراعى دائماً أن يكون التمويل الذاتى هو البديل المفضل مالم يكن متعذراً ويكون التشغيل الاقتصادى هو النموذج الأقرب إلى التنفيذ.

خامساً: تحديد برامج التنفيذ التفصيلية لكل من المشروعات بالتعاون من كافة جهات الاختصاص.

سادساً: ربط كل ما سبق فى منظومة متكاملة للعمل الوطنى تلتزم بها كافة الجهات حسب التوجيهات والاستراتيجية التى تبنتها القيادة السياسية وتصبح هذه المنظومة هى دليل عمل كل وزارة، وكل شركة، وكل منظمة، وكل مسئول أيا كان موقعه.